مقتل مدني في انفجار لغم شمالي العراق

لقي مدني مصرعه، الخميس، جراء انفجار لغم أرضي بمحافظة السليمانية بإقليم كردستان شمالي العراق. وقالت مديرية شرطة السليمانية في بيان، "لقي شخص مصرعه وأضرمت النيران في 100 دونم زراعي (الدونم يعادل ألف متر مربع) جراء انفجار لغم أرضي".

وأوضح البيان أن "حريقا واسع النطاق نشب في حدود قرية (گا براو) التابعة لقضاء ماوت بمحافظة السليمانية، جراء انفجار لغم على أحد المدنيين".

والعام الماضي، أعلن العراق احتراق أكثر من 100 ألف دونم من المحاصيل الزراعية، بعضها جراء ماس كهربائي والآخر بفعل فاعل.

وعادة ما يتهم مزارعون عراقيون، مسلحي تنظيم "داعش" الإرهابي، بإضرام النيران في حقول القمح والشعير خلال فترة الحصاد، لمنع البلاد من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

عقب تواصل المواجهات في حي الشيخ جراح

المدنيون... الضحية الأبرز في الأزمة السياسية والعسكرية بالأراضي الفلسطينية

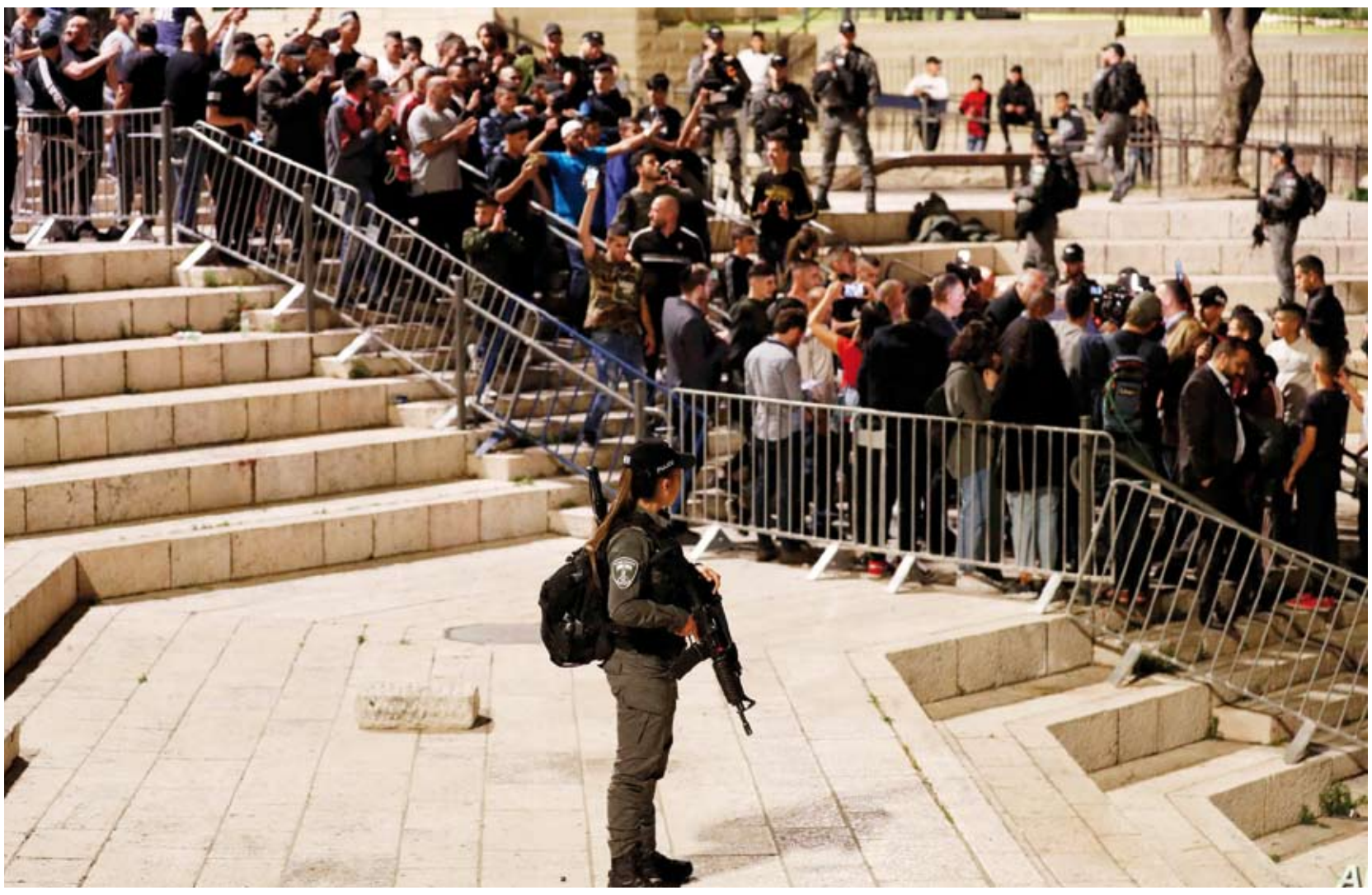

عزت حامد

تتواصل ردود الفعل على الساحة الفلسطينية عقب تواصل المواجهات في حي الشيخ جراح ، وهي المواجهات التي يخشى على أثرها سكان القدس الشرقية من تأثيرها سلبا على حياتهم.

ورصدت تقارير صحفية فلسطينية صادرة أخيرا تخوف الكثير من الفلسطينيين في القدس الشرقية ومن سكان حي الشيخ جراح من الوصول إلى عملهم في القدس ، بسبب التوتر بين طرفي المدينة منذ العدوان الأخير على قطاع غزة ، الأمر الذي بات واضحا الآن.

و يقول التجار والمقيمون في الشيخ جراح من واقع حديثهم للصحف ووسائل الاعلام الفلسطينية إن الحي أصيب بضرر كبير في سمعته والآن هناك خوف من انخفاض أسعار العقارات ، وأن يتضرر الوضع الاقتصادي للسكان بشكل أكبر.

والواضح فإن هناك انتقاد واضح لدى بعض السكان لحركة حماس ، الأمر الذي ساعد على تدهور الوضع الاقتصادي في الحي وفي باقي أنحاء القدس الشرقية.

اللافت أن الحديث عن الشيخ جراح دفع بعدد من الصحف الفلسطينية إلى الحديث عن شعبية حركة حماس ، خاصة وأن عدد من العاملين وسكان حي الشيخ جراح أشاروا إلى حتمية وأهمية استعادة الهدوء من جديد بالمدينة بعد فترة من التجاذبات.

وفي هذا الصدد نقلت صحيفة انديبندنت عن الدكتور خليل الشقاقي رئيس المعهد الفلسطيني للبحوث السياسية إنه رغم تصاعد التأييد لحركة حماس في أوساط الجمهور الفلسطيني بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ، فمن الممكن أن تتغير هذه المعطيات في فترة قصيرة من الزمن.

وقال الشقاقي إن الجمهور يرى إخفاق حماس في الوفاء بوعودها في المجالين الاقتصادي والسياسي ، ويلاحظ الآن وهم الانتصار ويطالب حماس مرة أخرى بالعمل من أجل تحسين نوعية الحياة. وأضاف أنه في هذا الوقت ، من الواضح للجمهور أن حماس قد انتصرت ، لكن يتعين على الحركة أن تكافح من أجل تحسين الاقتصاد الذي يقود الحياة اليومية في فلسطين.

يذكر أن القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق قال أخيرا لعدد من الصحافيين إن حماس قالت لممثلي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إنهم لن يمنحوا توكيلًا رسميًا للسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بمحادثات المصالحة ، وقالوا إنهم سيعملون مع جميع فصائل المقاومة من أجل محاربة هذه الخطوة التي هي عكس ما يريده معظم الفلسطينيين.

وقال أبو مرزوق في تصريحات أبرزها التليفزيون البريطاني إن حماس ترفض محاولات المجتمع الدولي إقناع الحركة بتعديل سياستها بشأن الاتفاقات السياسية التي تم التوقيع عليها من قبل. وأشارت عوامل في وفد الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط ، إلى أن الموقف يضر بالحركة أولاً ، وقد يجعل من الصعب فحص حذفها من قوائم التنظيمات الإرهابية في دول غربية مختلفة.

رئيس أركان الاحتلال: مواجهة محتملة مع غزة «قريبا»

قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، ، إن هناك "احتمال معقول" باندلاع مواجهة عسكرية مع قطاع غزة "قريبا"، بعد جولة أخيرة انتهت في 21 مايو الماضي.

تصريح كوخافي أدلى به في واشنطن، خلال لقائه مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، بحسب قناة "كان" الإسرائيلية (رسمية). وأضافت القناة أن كوخافي تحدث مع سوليفان عن فشل وساطات جرت مؤخرا للتوصل إلى تسوية طويلة المدى مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ومنذ صيف 2007، تسيطر الحركة على غزة، إثر خلافات ما تزال قائمة بين "حماس" وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بزعامة الرئيس الفلسطيني، محمود عباس.

ووصل كوخافي إلى واشنطن، الأحد، في زيارة رسمية تستغرق 6 أيام، يبحث خلالها ملفات، بينها الملف النووي الإيراني والوضع في غزة. وفي وقت سابق، التقى وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، مع المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند.

وبحث غانتس ووينسلاند "الوضع الأمني في قطاع غزة وضرورة الحفاظ على الهدوء"، بحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية.

وقال غانتس للمنسق الأممي إنه "يجب العمل لإعادة الأسرى والمفقودين الإسرائيليين من غزة".

وإثر اعتداءات إسرائيلية "وحشية" في مدينة القدس المحتلة، اندلعت مواجهة عسكرية بين جيش الاحتلال وفصائل المقاومة في غزة، استمرت 11 يوما، وانتهت بوقف لإطلاق النار، بوساطة مصرية، فجر 21 مايو الماضي. وتطالب الفصائل الفلسطينية برفع الحصار كاملا عن غزة، والسماح بعملية إعادة إعمار القطاع، الذي يسكنه أكثر من مليوني فلسطيني، وتحاصره إسرائيل منذ أن فازت "حماس" بالانتخابات التشريعية، في 2006. لكن إسرائيل ربطت بين السماح بإعادة الإعمار وإعادة 4 أسرى إسرائيليين تحتجزهم "حماس" في غزة، وهو ما رفضته الأخيرة، حيث تطالب بإبرام صفقة منفصلة لتبادل معتقلين.

عائلة أسير فلسطيني مضرب عن الطعام تحذر من تعرض حياته للخطر

حذرت عائلة الأسير الفلسطيني الغضنفر أبو عطوان، المضرب عن الطعام في السجون الإسرائيلية منذ 50 يوما، ، من تعرض حياته للخطر بعد تدهور حالته الصحية.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده أفراد من عائلة الأسير أبو عطوان، في منزله ببلدة دورا، جنوب مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية. وعبر والدا الأسير أبو عطوان، خلال المؤتمر، عن قلقهما على حياة ابنهما الأسير، الموجود حاليا بمستشفى "كابلان" الإسرائيلي، وناشدا المنظمات الدولية وعلى رأسها اللجنة الدولية الصليب الأحمر التدخل والضغط على الاحتلال للإفراج عنه.

وقال إيخمان أبو عطوان، والد الأسير، إن ابنه "بعث رسالة يقول فيها إنه ذاهب للاستشهاد". وأضاف: "أريد ابني حيًا، ولا أريده أن يموت". بينما قالت والدته ياسمين: "من حقه الحياة وأن يعيش بكرامة، لا أريد ابني شهيداً". من جانبه، حذر منذ أبو عطوان، خال الأسير المضرب عن الطعام، من أن "الغضنفر" في حالة صحية "خطرة جدا". وقال: "الغضنفر أكد لمحاميه استمراره في إضرابه عن الطعام والماء حتى إنهاء اعتقاله الإداري وخروجه من السجن حرا".

أما فريد الأطرش، ممثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (حكومية)، فقال، خلال المؤتمر ذاته، إن "حياة الغنضنفر في خطر، ويصارع الموت ومعرض لجريمة قتل". ودعا الأطرش إلى "تحرك عاجل والضغط على الاحتلال للإفراج الفوري عنه".

واعتقل جيش الاحتلال الإسرائيلي أبو عطوان من منزله في أكتوبر الماضي، وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 6 أشهر عند انتهائها، جرى تمديدها بستة أخرى، ما دفعه إلى إعلان الإضراب عن الطعام منذ 50 يوما.

المغرب: «ترحال سياسي» يسبق «موسم» الانتخابات

يستعد المغرب لإجراء انتخابات تشريعية في 8 سبتمبر المقبل، بينما تشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات المقبلة بين "العدالة والتنمية" و"التجمع الوطني للأحرار" بقيادة وزير الفلاحة عزيز أخنوش. كما يبرز في المشهد السياسي، كقوة انتخابية، كلٌ من حزب "الأصالة والمعاصرة" و"حزب الاستقلال" (معارضان).

وللمرة الأولى في تاريخ المغرب، يقود "العدالة والتنمية" الحكومة منذ عام 2011، إثر فوزه في انتخابات برلمانية شهدتها المملكة في ذلك العام، ثم في 2016.

وأثير في المغرب خلال الأسابيع الماضية، نقاش بين سياسيين ومحللين، حول التحالفات قبل الانتخابات.

وفي تصريحات متفرقة لـ "الأناضول"، ذهبت آراء المحللين إلى القول بوجود عدة أسباب تعيق إبرام أي تحالفات في المغرب قبل موعد الانتخابات. قال محمد شقير، المحلل السياسي المغربي، في تصريح لـ "الأناضول"، إن "الأحزاب المغربية انتخابية بامتياز، بالإضافة إلى أنها تقريبا متقاربة، سواء في حجمها ووزنها".

وأشار إلى أنه "من الصعب جدا إقامة تحالفات قبلية نظرا إلى طبيعة اللعبة السياسية. وتكمن الصعوبة في أن اللعبة السياسية تقوم دائما على عدم تسهيل بروز حزب أغلبي، بمعنى أن كل الحكومات التي تعاقبت في المغرب، هي ائتلافية مُشكّلة من أربعة إلى خمسة أحزاب". وتحدث شقير عن "فشل تجارب سابقة حول تقديم مرشحين مشتركين، ما جعل إمكانية أن تنجح الأحزاب في تشكيل تحالفات.. صعبة للغاية".

السودان: وفد أممي يطلع على جهود حماية المدنيين بـ «دارفور»

اطلع وفد أممي، على جهود حماية المدنيين بإقليم دارفور، غربي السودان، بعد خروج البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "يوناميد" من الإقليم.

وفي 31 ديسمبر الماضي، توقفت مهمة "يوناميد" رسميا في السودان، بعد أكثر من 13 عاما على تأسيسها، على خلفية نزاع بين القوات الحكومية وحركات مسلحة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية، أن وفد لجنة العقوبات الدولية المفروضة على السودان برئاسة كارفن أونغ، عقد اجتماعا مع لجنة حماية المدنيين (تضم قيادات القوات النظامية والأجهزة ذات الصلة بالعمل الإنساني) بولاية شمال دارفور.

وأوضحت أن الوفد استمع لشرح مفصل من اللجنة، حول الجهود التي تقوم بها من أجل توفير الحماية للمدنيين بعد خروج بعثة "يوناميد"، دون تفاصيل عن زيارة الوفد.

ونقلت عن اللجنة، تأكيدها بأن "الأوضاع الأمنية شهدت تقدما نحو الأفضل بعد التوقيع على اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة والحركات المسلحة في 3 أكتوبر الماضي".

عناصر الجيش في دارفور

وأكدت اللجنة للوفد الأممي، ضرورة مساهمة المجتمع الدولي في دعم تنفيذ اتفاقية جوبا للسلام بخاصة فيما بتوفير الدعم الكافي لإنفاذ بند الترتيبات الأمنية وتشكيل القوة المشتركة لحماية المدنيين. وفي فبراير الماضي، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارا بتمديد إضافي لولاية فريق الخبراء الخاص بلجنة العقوبات الدولية المفروضة على السودان، حتى 12 مارس 2022..

وثمة مجموعتان من العقوبات المفروضة على السودان، هما الحظر على الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول للأشخاص المتورطين في الصراع الدائر منذ ما يفوق 15 عاما في إقليم دارفور.

وفي 29 مارس 2005، تكونت لجنة الخبراء، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1591، الصادر في العام نفسه بشأن السودان، ومنذ ذلك العام يمدد عملها بشكل دوري.

ويوم 29 أغسطس الماضي، وقعت الحكومة السودانية و"الجبهة الثورية" (حركات مسلحة) في مسار دارفور بروتوكول الترتيبات الأمنية تضمنت تشكيل قوات مشتركة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، لحفظ الأمن وحماية المدنيين في الإقليم.

البرهان وحميدتي: الجيش و«الدعم السريع» قوة واحدة

أكد كل من رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان، الفريق عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، تماسك الجيش وقوات "الدعم السريع"، وشددا على أنهما "قوة واحدة".

جاء ذلك خلال لقاء جمع البرهان وحميدتي، مع ضباط برتبة عميد فما فوق من الجيش و"الدعم السريع"، بمقر القيادة العامة بالخرطوم، بحضور الأعضاء العسكريين بمجلس السيادة، ورئيس أركان القوات المسلحة، ومدير المخابرات، بحسب بيان للمؤسسة العسكرية.

و"الدعم السريع" هي قوات تتبع الجيش، ويقودها حميدتي، وتواجه اتهامات تنفيها بارتكاب انتهاكات، ويتردد أنها ترفض دمجها في الجيش.

ودعا البرهان، وفق البيان، إلى "عدم الالتفات إلى الشائعات التي تستهدف وحدة المنظومة العسكرية والأمنية"، مؤكدا "انسجامها وتماسكها".

وأضاف أن "الجيش والدعم السريع قوة واحدة على قلب رجل واحد، هدفها المحافظة على أمن الوطن (...)، وأنها بالمرصاد للعدو (لم يسمه) الذي يسعى لتفكيك السودان".

وتابع: "لن نسمح أبدا لأي طرف يعمل على بث الشائعات، وزرع الفتن بين مكونات المنظومة الأمنية (القوات المسلحة والدعم السريع)".

بدوره دعا حميدتي، إلى "القضاء على الشائعات التي تستهدف وحدة وتماسك الجيش والدعم السريع في مهدها".

وأردف مشددًا خلال اللقاء أن "القوات المسلحة والدعم السريع يمثلان قوة واحدة تتبع للقائد العام (البرهان) وتأتمر بأمره"، وفق البيان.

وكشف رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، عن تفاصيل مبادرته لإيجاد مخرج للأزمة الوطنية وقضايا الانتقال الديمقراطي في السودان، تشمل 7 محاور، بينها إصلاح القطاع الأمني والعسكري.

وقال حمدوك، في مؤتمر صحفي، إن "القوات المسلحة السودانية يجب أن تكون الجيش الوطني الوحيد، وذلك يتطلب إصلاحات هيكلية وعقيدة عسكرية جديدة".

وأضاف أن "قوات الدعم السريع ذات طبيعة خاصة، ودمجها في القوات المسلحة يتطلب توافق بين قيادة القوات المسلحة والدعم السريع والحكومة للوصول لخارطة طريق متفق عليها تخاطب القضية بكل أبعادها".

وفي 8 يونيو الجاري، نفى حميدتي صحة أنباء عن وجود توتر وخلاف بين الجيش و"الدعم السريع".

وهيكلة القوات النظامية هي أحد مهام السلطة في فترة انتقالية بدأت في 21 أغسطس 2019، وتستمر 53 شهرا تنتهي بانتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركت مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاقا للسلام، في 3 أكتوبر الماضي.

وبدأت هذه المرحلة في أعقاب عزل قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، لعمر البشير من الرئاسة (1989 – 2019)؛ تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادي.